

المجلس
الاقتصادي
والاجتماعي
والبيئي



المملكة المغربية
Royaume du Maroc

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

ملخص التقرير السنوي

2012

المجلس
الاقتصادي
والاجتماعي
والبيئي



المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⴰⵎⴰⵔ ⴰⵏ ⴰⵙⵏⴰⵙ ⴰⵏ ⴰⵙⵏⴰⵙ ⴰⵏ ⴰⵙⵏⴰⵙ
CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

ملخص التقرير السنوي 2012

طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المؤسس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يلخص هذا التقرير السنوي تقدير المجلس للوضع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في 2012، ويقدم حصيلة لأنشطة المجلس خلال السنة المنصرمة.

بعد استعراض أهم أحداث سنة 2012، وخصوصا ما يتعلق بتفعيل الدستور الجديد، وتصيب الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح القضاء، يقوم المجلس بتحليل لأهم التطورات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهو تحليل يستند إلى عدد من المؤشرات المستقاة من مصادر وطنية ودولية، وعلى أساس استغلال نتائج "بارومتر" المجلس، الذي يقدم تقديرات للوضع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعيين الانتظارات المستعجلة للساكنة والفاعلين الاجتماعيين. وعلى هذا الأساس يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي توصيات، ويشير الانتباه إلى بعض عناصر اليقظة، بهدف الرفع من نجاعة العمل العمومي.

واعتبارا لأهمية مسألة التنافسية لمعالجة مواطن الهشاشة في الاقتصاد، يتضمن تقرير هذه السنة دراسة موضوعاتية حول "التنافسية المستدامة"، ويشدد على العلاقات القائمة بين التنافسية الشاملة، والتماسك الاجتماعي، والبيئة.

يقدم التقرير، في القسم المخصص لأنشطة المجلس، حصيلة لما تم إنجازه من عمل بتم السنة المنصرمة، والخطوط العريضة لخطة العمل المرسومة لسنة 2013. ويشدد أعضاء المجلس، في هذا السياق، على العناية المولوية السامية التي حظي بها المجلس خلال سنة 2012، والتي رسخت أدوار المجلس بصفته فضاء للتعبير وقوة اقتراحية للمجتمع المدني المنظم. كما عملت الفئات المكونة للمجلس على تحديد مداخل للتحسين تتيح دعم المكتسبات وإدامتها، في إطار ممارستها للتقييم الذاتي.

سياق سنة 2012 وأهم أحداثها: نظرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تميزت سنة 2012 بانطلاق عملية التوفيق بين الممارسة المؤسسية والسياسية وبين روح ومقتضيات الدستور الذي تم تبنيه عن طريق الاستفتاء في يوليوز 2011. وقد تمثل ذلك في تنصيب حكومة تتمتع بسلطات موسعة. كما جرى تقديم برنامج حكومي يقوم على مبادئ العمل المندمج والمقاربة التشاركية، والربط بين المسؤولية والمحاسبة.

وقد كان إطلاق جلاله الملك لورش إصلاح العدالة، وتنصيب الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح العدالة، من بين أهم الأحداث التي شهدتها السنة، مع تبني مقاربة تشاركية يستحسن العمل على تشجيعها وتطويرها. ويكتسي هذا الإصلاح أهمية استراتيجية، إذ بنجاحه يرتهن تطور العديد من الأوراش التي تم إطلاقها في بلادنا، من تخليق الحياة العامة إلى التنمية الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار، ودعم قيم المواطنة، وتوسيع الحريات وحقوق الإنسان.

على المستوى الإقليمي، لا يزال السياق السياسي مضطربا، مع غياب لوضوح الرؤية في ما يتعلق بالآفاق السياسية والأمنية في عدد من البلدان المعنية. أما في ما يخص الوضعية الاقتصادية الدولية، فقد تأثرت هذه الوضعية تأثرا قويا بالتراجع الذي تشهده أهم بلدان منطقة اليورو، وبقاء أسعار المواد الطاقية في مستويات مرتفعة. وقد كان لهذه العوامل مفعولا سلبيا في الاقتصاد الوطني، وأثرا قويا في التوازنات الماكرو-اقتصادية. كما أن مواصلة سياسات التقشف لدى أهم الشركاء الاقتصاديين للمغرب في أوروبا لا يبدو أنها تترك، برأي المجلس، أفقا لإطلاق حركية النمو في هذه البلدان على المدى المنظور. ومن ثمة فإن الأمر يمثل بالنسبة إلى المغرب عاملا ضروريا لليقظة.

ويرى المجلس أن نضج الشروط الداخلية، وخصوصا توفر البلاد على قاعدة دستورية قوية، يمثل فرصة ينبغي أن تعمل السلطات العمومية سريعا على الاستفادة منها، بمشاركة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، من أجل تفعيل المقتضيات الدستورية وإطلاق دينامية إصلاحية جديدة.

وضعية اقتصادية هشة

نمو في تراجع، وضعف في إحداث مناصب الشغل، وعجز متفاقم في الميزانية

لقد كان في ركود النشاط في أهم البلدان الشريكة في أوروبا، ومحصول الحبوب الهزيل، والأسعار المرتفعة للمواد الطاقية، تأثيرا على أداء الاقتصاد الوطني في 2012، وزاد من تفاقم أوجه الاختلال الموازني والخارجي. وقد كان لهذه العوامل - مضافا إليها نقص في المنظورية حول الإصلاحات، وانتشارية الفاعلين والضعف البنوي للاقتصاد - أثرا سلبيا في النمو وفي القدرة على خلق مناصب الشغل.

في ظل هذه الظروف، استقرت نسبة النمو عند 2.7 بالمائة في 2012، مقابل 5 بالمائة قبل ذلك بسنة، وذلك بسبب تأثير انخفاض القيمة المضافة الفلاحية بما قدره 8.9 بالمائة، وتراجع وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية من 5.2 إلى 4.4 بالمائة. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم التأخر في تبني قانون المالية في الزيادة من حدة الانتشارية في أوساط الفاعلين، بسبب النقص في المنظورية بخصوص التوجهات التي تمّ اعتمادها في الميزانية. ويمكن ملاحظة هذا التطور، على الخصوص، من خلال تراجع قروض التجهيز، التي سجل حجم الجاري منها تراجعاً قدره 2 بالمائة، مما يشير إلى تراجع في وتيرة الاستثمار لدى المقاولات. غير أنه قد أمكن التحكم في نسب التضخم بفضل الحفاظ على آلية المقاصة، وذلك رغم ارتفاع أسعار المحروقات في يونيو. لقد تأثر الاقتصاد الوطني ببقاء أسعار البترول في مستويات عالية، مما زاد من كلفة دعم المواد الطاقية، وزاد من تعاقم أوجه العجز الموازني والتجاري.

فرغم الرفع من أسعار المحروقات - وهو ما أتاح توفير 5.7 مليار درهم - إلا أن نفقات المقاصة ارتفعت بأكثر من 12 بالمائة، لتبلغ ما يقارب 55 مليار درهم. وقد انتقل عجز الميزانية في ظل هذه الشروط من 6.1 بالمائة إلى 7.1 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، وهو مستوى من العجز يصعب تحمله، مما من شأنه أن يمثل عنصر يقظة ويدفع إلى اتخاذ تدابير محددة من أجل استعادة التوازنات الضرورية لمواصلة سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وتفرض تغطية عجز الميزانية اللجوء المتزايد إلى الاقتراض، مما يفرض، بطريقة آلية، إلى ارتفاع في الدين الجاري للخزينة، الذي أصبح يمثل في متم 2012 ما قدره 57.8 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، عوض 47 بالمائة في 2009. ولئن كانت سنة 2012 قد اتسمت بطرح إصدار الدولار في السوق الدولية، كانت شروطه على العموم مناسبة، إلا أن مثل هذه الإصدارات من شأنها أن تتأثر في المستقبل بتدري وضعية مالية الدولة، وربما أفضت إلى تدني تقيط المغرب في مجال الدين. وهو التقيط الذي نزلت مرتبة أفاقه من التصنيف المستقر إلى التصنيف السلبي حسب إحدى وكالات التقيط.

تفاقم أوجه العجز الخارجي وضعف التنافسية

في ما يخص الحسابات الخارجية، ازداد تفاقم العجز في المبادلات التجارية، ولم تتح مداخل السياحة ولا تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج الحد من ذلك التفاقم. ونتيجة لذلك سجل الحساب الجاري لميزان الأداءات عجزاً كبيراً بلغ 9 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، مقابل 8 بالمائة في 2011. وقد فرض اختلال ميزان الأداءات في ظل هذه الظروف اللجوء إلى سحب مبالغ من الأرصدة الخارجية، التي لم تعد تمثل في متم السنة إلا أربعة أشهر من الاستيراد، عوض خمسة أشهر قبل ذلك بسنة. أمام تراجع الأرصدة الخارجية، ومن أجل الاستعداد لأي صدمة خارجية كبيرة ممكنة، حصل المغرب في غشت على تسهيل من قبل صندوق النقد الدولي، تمثل في خط ائتماني للسيولة بما قدره 6.2 مليار دولار. وإن منح هذا التسهيل للمغرب من قبل الصندوق لهو في حد ذاته دليل على الثقة في آفاق الاقتصاد المغربي والسياسات المتبعة. ويتيح هذا الخط الائتماني - الذي لن تلجأ إليه الحكومة إلا في حال وقوع ترد كبير على إثر صدمة خارجية - ولوجاً سريعاً إلى موارد من العملة الأجنبية. ويعود سبب الهشاشة الخارجية للبلاد بالأساس إلى ضعف تنافسية الاقتصاد، التي يتطلب تحسينها مواكبة النسيج الإنتاجي الوطني في التأهيل والتتويج والرفع من المحتوى التكنولوجي. ووعياً من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالرهانات الهامة في مجال الرفع من وتيرة التنمية ومن مستوى التنمية الاجتماعية، خصص المجلس الدراسة الموضوعاتية في هذا التقرير السنوي لإشكالية التنافسية.

مناخ الأعمال: قيادة يجب تحسينها

إذا كان ترتيب المغرب في مختلف التصنيفات الدولية يتغير حسب تطوره قياسا إلى تطور غيره من البلدان، فلا جدال في حقيقة أن تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة قد سجل ارتفاعا، وذلك رغم الطرفية الدولية غير الملائمة. وهذا يدل على ثقة الفاعلين الأجانب في إمكانات تطوير أنشطتهم في البلاد. غير أنه يبقى من الضروري العمل على المزيد من تقوية مناخ الأعمال، وعلى جعل أعمال السلطات العمومية تتجه صوب تحسين مناخ الأعمال ومنظورية الفاعلين الوطنيين والدوليين.

والحق أنه، في 2012، ساهم التأخر في المصادقة على قانون المالية في إرساء مناخ من الانتظارية في صفوف الفاعلين، بسبب نقص الوضوح في ما يخص توجهات الميزانية. وقد أثرت هذه الوضعية في أداء المقاولات المعرضة، بالإضافة إلى ذلك، لتداعيات استمالة آجال الأداء.

وتتأكد نتائج هذا التحليل من خلال تقدير مسيري المقاولات لوضعية مقاولاتهم، كما يتبين من خلال الدراسة التي تم إنجازها في إطار بارومتر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. فمسيرو المقاولات يرون في أغليبتهم أن وضعية مقاولاتهم ليست بالجيدة ولا بالسيئة. أما انشغالهم الرئيسية فتتعلق بالنظام الجبائي، واللوج إلى التمويل، ونوعية خدمات الإدارة العمومية، والتنمية المستدامة في جوانبها المتعلقة بحماية الموارد واستعمالها. وهذا يدعو إلى إرساء تدابير للارتقاء بالعلاقات بين الفاعلين والإدارة، ودعم الثقة وتحسين وضوح الرؤية للفاعلين الاقتصاديين.

بارومتر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

سعى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى إغناء شبكة قراءته للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بمعطيات نوعية من الميدان، يقوم المجلس، لأول مرة، في إطار هذا التقرير، بتحليل نتائج الدراسات التي تم إجراؤها في إطار البارومتر. ويتعلق الأمر بتمرين سنوي هدفه تقييم نظرة المواطنين والفاعلين الاجتماعيين (رؤساء المقاولات والمسؤولين النقابيين ومسؤولي الجمعيات والتعاونيات) إلى الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتطورها. ويعتمد هذا البارومتر على مختلف جوانب مرجعية الحقوق والمبادئ في الميثاق الاجتماعي، من أجل تحليل تقديرات هؤلاء الفاعلين، وذلك حسب تقسيم ملائم. وسيمتد إرساء هذا البارومتر على مدى سنوات عدة يقتضيها تأمين مسعاه وجعله موثوقا بما يتيح التوفر على مرجعية ثابتة تتيح تقدير تطور آراء مختلف الفاعلين الاجتماعيين ومواقفهم.

في ما يتعلق بالدراسات التي تم إجراؤها برسم سنة 2012، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإجراء تحقيقات كمية على المستوى الوطني، من خلال استمارة مهيكلة وزعت على 3056 مواطنا، و1041 رئيس مقولة، و151 مسؤولا نقابيا، و368 مسؤولا جمعويا، و318 مسؤولا تعاونيا. كما أجرى المجلس دراسة نوعية من خلال 16 اجتماعا لمجموعات، مع مواطنين من الجنسين ومن مختلف المستويات الدراسية التي تغطي الوسط الحضري وضواحي المدن، والوسط شبه القروي والوسط القروي.

وقد أبرزت نتائج هذه الدراسات، التي أجريت خلال الفترة ما بين يناير ومارس 2013، بعض التوجهات التي سيأتي تحليلها بعد استعراض في جوانب الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

في ما يتعلق بالتصنيفات الدولية، سجل المغرب، وبعد سنة من التقدم الملحوظ، تأخرًا هذه السنة في تصنيف Doing Business، حيث تراجع من الرتبة 93 إلى الرتبة 97 من أصل 185 بلداً، وهو تراجع يعود إلى تراجع البلاد من الرتبة 146 إلى الرتبة 163 على مستوى الجانب المتعلق بمسألة "نقل الملكية"، وذلك على إثر ارتفاع رسوم التسجيل. أما على مستوى "أداء الضرائب"، فقد تراجع المغرب بثلاث مراتب، ليحتل الرتبة 110، مع كلفة لأجال الأداء تقدر بنحو 238 ساعة عمل.

ولعل السلطات تبدو واعية بأهمية الاشتغال على هذه الجوانب، وهناك تدابير يجري الإعداد لها من أجل الاشتغال على الجوانب المختلفة التي يسجل المغرب فيها تأخرًا. غير أن صرامة آلية القيادة تظل شرطًا لنجاعة تفعيل خطة العمل التي وضعتها اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال CNEA.

تحديات التنمية الاجتماعية

اتسمت سنة 2012، على المستوى الاجتماعي، بإطلاق ورشين كبيرين، هما تعميم نظام المساعدة الطبية RAMED، وتنصيب الهيئة العليا للحوار الوطني حول الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة.

إن إطلاق الحوار حول إصلاح القضاء يبين طابع الأولوية الذي يكتسيه هذا الورش، والإرادة الرامية إلى إنجاحه، في إطار من المشاركة والمشاورة، يجمع بين الحساسيات المختلفة. ويتعلق الأمر بمنظور شامل ومهيكل للإصلاح، يحيط بقطاع القضاء في شموله، ويفترض به أن يفضي إلى تحسن في اشتغال مختلف مكونات القضاء ومستوياته (من إداري واجتماعي وتجاري واقتصادي ومهني). ويكتسي إصلاح القضاء أهمية حاسمة. فهذا الورش الكبير قد انعقدت عليه آمال واسعة بخصوص ترسيخ سيادة القانون وتحفيز التنمية، وبنجاحه يرتهن نجاح مختلف الأوراش التي أطلقتها بلادنا، من تخليق الحياة العامة إلى التنمية الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات الوطنية والخارجية، إلى دعم قيم المواطنة والحريات وحقوق الإنسان.

نحو تعميم التغطية الطبية

من أصل ساكنة مستهدفة تعدادها 8.5 مليون شخص، استطاع ما مجموعه 5.1 مليون شخص الاستفادة من هذا النظام في متم دجنبر 2012. وهناك من بين هؤلاء ما مجموعه 2.7 مليون فرد (أي 938.000 أسرة) ممن يتوفرون على بطاقة نظام المساعدة الطبية، في حين تم تسليم وصل بوضع ملف لما يقارب 700.000 أسرة، وهو ما يتيح لأفراد تلك الأسر الاستفادة من الولوج إلى العلاج مجانًا في حال الاستعجال. غير أن الانطباعات على المستوى المحلي تبيّن، في ما يبدو، درجات متفاوتة من الرضا عن تفعيل هذه الآلية.

أما نظام التأمين الصحي الإجباري، فيهمّ من جهته 72 بالمائة من الساكنة. والفئات المستفيدة من التغطية حاليا هي فئات الأجراء وأصحاب المعاشات في القطاعين العمومي والخاص وذوي الحقوق، بما نسبته 34 بالمائة من الساكنة. أما المستقلون من التجار والحرفيين ومساعدتي الحرفيين والمهنة الحرة، وكل نشيط من غير الأجراء - بما يمثل 38 بالمائة من الساكنة - فما زالوا لا يتمتعون بالتغطية.

تحديث العلاقات المهنية: ضرورة إطلاق حوار اجتماعي

إذا كان الحوار الاجتماعي الثلاثي (بين المشغلين والنقابات والحكومة) قد شهد فترة توقف في 2012، فإن هناك خطوات تم تحقيقها خلال السنة نفسها على مستوى الحوار بين الشركاء الاجتماعيين، تهم على الخصوص وضع اتفاق-إطار بين المشغلين وبعض النقابات، ينظم الوساطة الاجتماعية في حال حدوث نزاعات شغل. ويرمي هذا الإطار التعاقدى إلى وضع مسلسل للوقاية من النزاعات المهنية وفضها في الوسط المهني، مما يتيح إرساء مناخ من الثقة، وضمان استمرارية المقابلة، مع الحفاظ على حقوق الأجراء.

إن العلاقات بين الشركاء الاجتماعيين ينبغي لها في المستقبل أن تتدرج في إطار نموذج اجتماعي يقوم على بلورة تعاقدات اجتماعية كبرى بين كل مكونات المجتمع المغربي، كما دعا إلى ذلك صاحب الجلالة ملك البلاد في الخطاب السامي الذي ألقاه جلالتة بمناسبة تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الإطار، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي و البيئي تنظيم ملتقى في موضوع "الحوار الوطني حول التعاقدات الاجتماعية الكبرى"، بغاية العمل على تمكين الحكومة والمنظمات النقابية والكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب من إطار مؤسسي دستوري لبناء شروط تقارب وطني حول الإصلاحات الكبرى المرتبطة بأربعة أبعاد رئيسة، هي، على الخصوص، الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وتنافسية المقاولات، والحماية الاجتماعية، والوقاية من نزاعات الشغل الجماعية وفضها سلميا.

الرأسمال البشري: نظام تربوي ينتظر الإصلاح

تمثل قضية "التربية" أهم عامل يشرح ركود وضعية المغرب في ما يتعلق بالتنمية البشرية، كما تقاس بالمؤشر المعروف باسم مؤشر التنمية البشرية، المحدد من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

فإذا كان مؤشر التربية قد سجل وتيرة نمو مرتفعة ما بين 1980 و2006، فإن الملاحظ أن مستوى هذا المؤشر بدأ، منذ 2006، يميل إلى الاستقرار عند 0.44، في حين انتقل معدله لدى البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة من 0.48 إلى 0.56. وفي علاقة بهذا التطور، سجل المغرب تأخرا في الترتيب، منتقلا من الرتبة 124 في 1980 إلى الرتبة 131 في 2005، ليصل إلى الرتبة 146 في 2012. وتجد هذه الوضعية تفسيرها على الخصوص في التحسن الضعيف لمعدل مدة التمدرس ومدة التمدرس المفترضة.

وبغض النظر عن المؤشرات، فإن البعد التربوي يُعد حاسماً لما له من آثار على مستوى الحد من الفوارق ودعم التماسك الاجتماعي. وبالتالي فإنه من الضروري إجراء تقييم للسياسات المتبعة حتى اليوم، واستخلاص العبر منها من أجل مباشرة إصلاح يبدو اليوم مستعجلا، كما أشار إلى ذلك الخطاب الملكي السامي بتاريخ 20 غشت 2012. ومن أجل ضمان شروط النجاح، يستحسن تبني مقاربة إدماجية، تتيح فتح نقاش وطني موسع يفضي إلى رسم توجهات تستفيد من دعم مجموع الأطراف المعنية.

كما يتعين على بلادنا، من جانب آخر، الحرص على تحقيق مجموع أهداف الألفية للتنمية OMD، التي تمثل أساسا لتنمية الرأسمال البشري، والرفع من مساهمته في خلق الثروة. وهذا يفترض، على وجه الخصوص، تفعيل صارما لخطط العمل التي يجري إطلاقها، ولا سيما في مجالات التربية والصحة والمساواة في النوع.

انتظارات قوية على صعيد المساواة الاجتماعية والمجالية

يتبين من الآراء والانطباعات حول الوضعية الاجتماعية مقدار الانتظارات لدى مختلف المواطنين والفاعلين الاجتماعيين في مجال السياسات الرامية إلى محاربة الفقر والإقصاء، وتحسين خدمات الصحة والرفح من مردودية التعليم العمومي. إن هذه الميادين هي التي ارتبطت أكثر من غيرها بالانطباعات الأكثر سلبية لدى مختلف الفئات المستهدفة، وهي التي أشار إليها المواطنون، في الآن نفسه، بصفتها تمثل أهم انشغالاتهم. ويتبين من نتائج الدراسة النوعية التي أجريت مع مواطنين، أن الفقر يبدو ظاهرة قروية بالأساس، لكنه ينظر إليه أيضا بصفته مستوطنا كذلك في ضواحي المدن، حيث تتمثل أهم الصعوبات الملاحظة في هذه المناطق في الولوج إلى العلاج، وفي غذاء يقوم على الأساسيات بل وغير كاف أحيانا، وسكن مكتظ لا يستجيب للحاجيات الأساسية. وفي مقابل ذلك نجد أن الانطباعات الأكثر إيجابية تعلق بالنهوض بالمساواة بين النساء والرجال، وأمن الأشخاص والممتلكات، وضمان حقوق الإنسان والحريات العامة. وبالتالي ينبغي تقوية المكتسبات التي تم تحقيقها في هذا المجال من خلال مزيد من النجاعة في سياسات التنمية البشرية، وخصوصا منها الموجهة إلى الساكنة القروية والمناطق المعزولة.

مداخل من أجل استغلال أمثل للطاقات المتجددة والموارد المائية

في ما يتعلق بالجانب البيئي، وبعد التنصيص على الحق في التنمية المستدامة وفي بيئة نظيفة من طرف دستور يوليو 2011، تميز الإطار التشريعي في المجال البيئي في 2012 ببلورة مشروع قانون-إطار يخص وضع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الذي عرضته الحكومة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حيث أدلى برأي في الموضوع. ويفصل هذا المشروع توجهات الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، مع إعطائها مرتكزا قانونيا من خلال تفسير المبادئ والحقوق والواجبات، وتعريف الالتزامات التي ينبغي احترامها من قبل مختلف الأطراف المعنية بهذا المجال. كما أنه ينص على تدابير ذات طبيعة مؤسسية واقتصادية ومالية، ترمي إلى إقرار حكاما بيئية تضمن نجاعة وانسجام الأعمال التي يجري القيام بها. ومن أجل مواكبة الدينامية الجديدة التي خلقها هذا النص، يرى المجلس ضرورة العمل على تحقيق الانسجام داخل الإطار التنظيمي والقانوني. ومن الضروري من جهة أخرى القيام بتقدير وتعبئة موارد مالية عمومية وخاصة بأحجام هامة، من أجل إنجاح عملية تفعيل التدابير الإجرائية التي ينص عليها مشروع القانون، لضمان نجاح الانتقال البيئي.

وفي مجال الطاقات المتجددة، تم تحقيق تقدم هام في 2012، بتوقيع الوكالة المغربية للطاقة الشمسية MASEN، مع المكتب الوطني للكهرباء والماء واتحاد الشركات الفائزة بالصفقات والممولين، على العقود المتعلقة بتمويل وبناء واستغلال مُجمّع بوررزات تبلغ طاقته الإنتاجية 160 ميغاوات. أما في ما يخص البرنامج الريحي المدمج، فقد سجل تطوير المواقع الريحية الكبرى خطوة جديدة مع تعيين المتعهدين بشأن طلبات العروض الخاصة بعدد من المجمعات الريحية، بطاقة إجمالية قدرها 850 ميغاوات. ويمثل هذا المشروع المرحلة الثانية من المشروع المغربي للطاقة الريحية، حيث كانت المرحلة الأولى قد همّت مشروع تازة، بطاقة قدرها 150 ميغاوات.

على أن هذه الخطوات الهامة التي جرى تحقيقها بإنشاء وحدات ذات طاقات إنتاجية كبيرة لم يواكبها تطوير مشابه لمشاريع ريحية وشمسية ذات طاقة متوسطة وصغيرة، علما أن مثل هذه المشاريع تمثل خزانا هاما من الإنتاج المحلي للطاقة. ومن

الضروري، بهذا الصدد، العمل، في أقرب الآجال، على نشر المراسيم التطبيقية المتعلقة بالقانون 13.09، الخاص بتطوير العلاقات المتجددة، وإرساء آلية ضريبية تحفيزية مخصصة لهذا المجال.

أما في ما يخص إشكالية الماء، فإن الجفاف الذي شهدته سنة 2012 يؤكد صواب الاستراتيجية المتبعة في مجال تعبئة الموارد. غير أن عمل السلطات العمومية يجب أن يتجه صوب بلورة نموذج لتدبير الموارد المائية يقوم على تأمين الولوج الحالي والمستقبلي للموارد، وحماية الأشخاص والممتلكات في حال الفيضانات، وكذا نجاعة استعمال الموارد، من خلال وضع مخططات للعمل المشترك تلزم جميع الفاعلين في مجال تدبير الموارد المائية.

تذهب قراءة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لأهم تطورات سنة 2012 إلى تأكيد صواب محاور العمل التي تم تحديدها في 2011، لكن مع ملاءمتها مع التحدي الوطني الأكبر المتمثل في ضرورة الانسجام مع روح الدستور والتوطين السريع لمقتضياته. ويترجم هذا، على وجه الخصوص، بالأولوية التي تحظى بها مواضيع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، ودعم الحكامة والتوطين الترابي للسياسات العمومية، وكذا إشراك المواطنين في تصور وتفعيل تلك السياسات.

أهم التوصيات

إن تفاقم وازدياد أوجه العجز الاجتماعي، والشكوك المرتبطة بالأزمة الاقتصادية العالمية، تقتضي الإسراع بالتفعيل، المواكب بقيادة ناجعة، لأهم جوانب السياسات الوطنية الرامية إلى تسريع النمو ودعم التماسك الاجتماعي، وذلك بطريقة تجعل هذه العملية تستفيد، بفضل طابعها الإدماجي، من انخراط كافة مكونات المجتمع. إن هذه الأخيرة مدعوة، في سياق من احتدام المنافسة الدولية، إلى انتهاج سبيل الحوار والتشاور، مع العمل على التفعيل السريع للأعمال المرسومة، وجعل المصلحة الوطنية فوق كل المصالح القطاعية.

ويرى المجلس أن الرهان الأكبر على المستوى الاقتصادي يتعلق بالرفع من قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص الصدمات الخارجية، والتأقلم مع تغيرات المحيط الدولي، واقتناص الفرص التي توفرها تلك التغيرات. ومن المهم العمل على تحسين موقع البلاد على المستوى الدولي، إلى أعلى حد ممكن وتحسين مناخ الأعمال، مع الحرص على الحفاظ على الاستقرار الماكرو-اقتصادي. ومن الضروري، من أجل سد أوجه العجز الاجتماعي، الإسراع - على أساس من تقييم للسياسات المعتمدة في الماضي - بإطلاق أوراش تحسين جودة المنظومة التربوية وآلية التكوين المهني، ومواكبة تعميم نظام الوقاية الاجتماعية، لإتاحة فعالية البرامج القائمة (التأمين الإجباري على المرض، ونظام المساعدة الطبية DEMAR). أما الهدف المتمثل في الرفع من نجاعة السياسات العمومية، فيقتضي بلوغه دعم انسجام تلك السياسات، وخصوصا من خلال توطین ترابي يتيح ضمان التقائية تفعيلها.

ثلاثة محاور لإعطاء دينامية جديدة للنمو

دعم حكمة الاستراتيجيات القطاعية والتموقع على المستوى الدولي

لقد أتاحت الاستراتيجيات القطاعية وضع إطار ملائم لتفعيل عمل الدولة وتمكين المستثمرين من قدر من المنظورية. غير أن التفعيل كشف عن غياب التقارب بين مختلف خرائط الطريق من جهة، وبينها وبين السياسات الأفقية من جهة أخرى، وبخاصة منها المتبعة في مجال التربية والتكوين والنظام الجبائي وإعداد التراب. لذلك يتعين على السلطات العمومية العمل على تحسين منظورية الفاعلين، عبر التوطين السريع والمنسق للأعمال المرسومة في إطار الاستراتيجيات المختلفة، والشروع بطريقة مؤسسية في إجراء عمليات تقييم منتظمة، ترشد إلى التعديلات والتقويمات الضرورية.

ومن الضروري العمل، بالموازاة مع ذلك، على الاستفادة إلى أقصى حد من المؤهلات المتمثلة في الموقع الاستراتيجي للمغرب وعلاقاته المتميزة مع الاتحاد الأوروبي. ففيما يتعلق بالوضع المتقدم، يجب العمل على تسريع تفعيله من خلال تحديد أهداف ووضع برنامج دقيق للتنفيذ. أما بلدان الخليج، فينبغي الاستفادة من استعدادها لتطوير علاقاتها مع بلادنا، من أجل اجتذاب المزيد من الاستثمارات والرفع من صادراتنا. ويجب أن تواكب هذه الجهود بقطة استراتيجية موجهة صوب دعم الحصص في الأسواق وتشجيع الاستثمارات الخارجية المباشرة IDE، من خلال تتبع استراتيجيات المقاولات متعددة الجنسيات، من أجل تموقع أفضل لبلادنا على صعيد القيم الدولية.

غير أن غزو أسواق جديدة ودعم حصص الصادرات المغربية في الأسواق التقليدية يبقى رهينا بتحسين العرض القابل للتصدير، والرفع من التنافسية العامة للاقتصاد. وبهذا الصدد، فإن الدراسة الموضوعاتية التي ترد في الجزء الثاني من تقرير المجلس تعنى بموضوع "التنافسية المستدامة"، مع التشديد على العلاقات التي تربط بين التنافسية العامة والتماسك الاجتماعي والبيئة. فلكي تكون التنافسية مستدامة، ينبغي لها أن تكون منصفة وإدماجية وتشاركية، وأن تضمن تدييرا ناجعا للموارد، وأن تستند إلى القيم الثقافية للتسامح والانفتاح. فالسعي إلى تحقيق التنافسية ينبغي أن يعتمد منظورا على المدى البعيد، وأن يتيح للبلاد الاستفادة من مؤهلاتها وتحقيق تقدم في المجالات التي تشكو فيها من أوجه عجز.

وتقدم هذه الدراسة تشخيصا للحال الراهنة للتنافسية المستدامة، والوسائل التي ينبغي تفعيلها لدعم تلك التنافسية، وذلك بالاعتماد على استعارة تشبيه بناء التنافسية الوطنية بتشبيد بناية. فأساسات هذه التنافسية المستدامة هي تحقيق الاستقرار الماكرو-اقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي. أما الأعمدة فتتألف من إطار مؤسسي وقانوني ناجع، وبنيات تحتية أساسية ومالية منسجمة، وثقافة وطنية ومقاولاتية ملائمة للتنافسية، وبنيات تحتية اجتماعية وبيئية صلبة. وتكتمل الأساسات والأعمدة بسقف يتمثل في التكنولوجيا والابتكار، اللذان يتيحان للمقاولات تقوية إنتاجيتها.

ويتيح تشخيص الحال الراهنة الذي تقدمه هذه الدراسة القول بأن تحسين التنافسية أمر في متناول بلادنا، خصوصا وأن المغرب يتوفر، إضافة إلى الاستقرار السياسي، على مؤهلات عديدة، منها موقعه الجغرافي، واختياره للجهوية المتقدمة، وثقافته المتسامحة المشجعة على الانفتاح، ووجود هيئات تشاورية، وتجربة ناجحة في تشجيع بعض القطاعات.

ويتطلب تحسين التنافسية تعزيز الأساسات وتقوية الأعمدة وتمتين السقف. فأما تعزيز الأساسات، فيقتضي أن يجعل النموذج التنموي من الابتكار رافعة لتحسين الإنتاجية، وأن يتوجه صوب القطاعات الواعدة. ويجب أن يشجع النظام الجبائي القطاعات

المنتجة، وأن يصبح عاملا حاسما في التنافسية، كما أن تفعيل الاتفاقات التجارية التفصيلية يجب أن يلقى دعما من الدولة. وأما تقوية الأعمدة فتتطلب الارتقاء بجودة التكوين على كل المستويات، وأن يُعنى ذلك الارتقاء بالتكوين العام والتكوين المهني والتكوين مدى الحياة. وتتطلب أيضا تحقيق التأهيل الاجتماعي، وأن يكون احترام قانون الشغل، وإطلاق حوار اجتماعي مثمر، ومعالجة نزاعات الشغل أمورا فعلية، كما تتطلب تشجيع حكاما قائمة على احترام الشرعية القانونية، والمزيد من الجهود في مجال محاربة الفساد، وتتطلب أخيرا إنعاش المسؤولية الاجتماعية للمقاولات ودعمها عبر تحفيزات ملموسة.

وأما تمتين السقف فيقتضي دعم مبادرة مغرب الابتكار Maroc innovation، وتقوية دعم تكنولوجيا الابتكار، وتشجيع نشر ممارسات التدبير الجيدة بين المقاولات الصغرى والمتوسطة.

ومن أجل الاستفادة من المؤهلات، يجب تشجيع تطور أقطاب تنافسية جهوية، وتطوير الصناعات الغذائية والاقتصاد الأخضر.

الرفع من مساهمة المقاولات الصغرى والمتوسطة

وبالموازاة مع ذلك فإنه من الضروري العمل على الرفع من مساهمة المقاولات الصغرى والمتوسطة لإعطاء انطلاقة جديدة للنمو والتشغيل. يقتضي تشجيع مقاولات صغرى ومتوسطة أكثر دينامية وتجديدا، قادرة على مواكبة المقاولات الكبرى وتحسين تنافسيتها، رفع العوائق التي تقف في طريق نموها. وهذا يعني في المقام الأول محاربة أوجه الهشاشة التي تعانيها هذه المقاولات، والمرتبطة بالأساس بضعف رؤوس الأموال، والنقص في الوسائل التقنية والبشرية. ففي ما يتعلق بصعوبات التمويل التي تواجهها هذه المقاولات، لا بد من إعادة صياغة العلاقة بين البنوك والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وذلك من خلال دعم الشفافية، بهدف إرساء مناخ من الثقة ملائم للشراكة المستدامة، و الذهاب إلى أبعد من مجرد تقديم الدعم، والسعي للاستجابة للحاجات في مجال مواكبة تطور المقاولات. كما يتعين العمل، بالإضافة إلى ذلك، على تحسين الولوج إلى التمويل من قبل الأسواق المالية، وإقرار نظام للمقاولات التي تعاني صعوبات، يتيح للمقاولين تجنب تداعيات فشل مشاريعهم. ومن المهم، أخيرا، العمل على وضع حد للمنافسة غير الشريفة، التي تمارسها المقاولات غير المهيكلة على وجه الخصوص، وإعادة النظر في المعالجة الجبائية التي تشجع الحفاظ على الحجم الصغير للمقاولات، وتحسين ولوجها إلى الصفقات العمومية.

وبهذا الصدد فإن تشجيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص الشغل، أمر يقع في صميم التوصيات المتضمنة في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الطلب العمومي. وتعنى تلك التوصيات بتشجيع خلق القيمة المضافة المحلية، والمقاصة الصناعية، وتشجيع ومواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة. و يوصي التقرير بمأسسة مبدأ المقاصة الصناعية، مع السعي إلى تفعيله في كل القطاعات وكل أنواع الصفقات التي تتيح ذلك.

من جانب آخر، ومن أجل تزويد المقاولات الصغرى والمتوسطة بالوسائل اللازمة لمواجهة منافسة متزايدة، من المناسب العمل، إضافة إلى أعمال التأهيل التي تم تحديدها، على خلق أشكال من التآزر على مستوى الإنتاج والتسويق. ففي مجال الإنتاج ينبغي على الخصوص تأمين إدماج عمودي أفضل، عن طريق الشراكة، وإضفاء الطابع التعاقدية على العلاقات بين الوحدات العاملة في الفرع الإنتاجي الواحد، بهدف تأمين تموينها بأسعار أكثر تنافسية.

تحسين محيط الأعمال والمناخ الاجتماعي

أما في ما يخص مناخ الأعمال، فقد شهد، منذ تنصيب اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال CNEA، تحقيق خطوات هامة أتاحت تحسين ترتيب المغرب في التصنيفات الدولية. غير أنه تبقى هناك أعمال ينبغي القيام بها لتسريع مساطر إنشاء المقاولات وتخفيض آجال معالجة الملفات. وينبغي العمل على تحسين مواكبة القرب التي توفرها المراكز الجهوية للاستثمار، عبر دعم صلاحيات هذه المراكز وتأمين تنسيق أمثل مع المصالح الإدارية اللامركزية. وعلى وجه العموم، يتعين بذل جهود باتجاه تبسيط المساطر الإدارية وإنعاش استعمال تقنيات الإعلام، كما يشير إلى ذلك تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الطلب العمومي. ومن جهة أخرى فإن تحسين حماية الملكية الفكرية يعتبر ضروريا لدعم مجهود المبادرة والابتكار.

ومن المهم، من أجل إرساء مناخ ملائم للنمو والشغل، الحرص كذلك على تحديث العلاقات المهنية. ويمكن تحقيق خطوة كبيرة في هذا الاتجاه بالأخذ بعين الاعتبار و تفعيل التوجهات الرئيسية الواردة في رأي المجلس حول موضوع " الوقاية من نزاعات الشغل الجماعية و حلها بالتراضي". و من بين هذه التوجهات ما يتعلق بممارسة الحق في الإضراب " بتوطيد هذا الحق الدستوري بالقانون التنظيمي بتوافق بين الفرقاء الاجتماعيين على أساس المعايير الدولية في هذا المجال، و بالعمل المشترك من أجل توفير مناخ اجتماعي يجعل من الإضراب آخر إجراء يتم اللجوء إليه بعد استنفاد كل محاولات الحوار والمفاوضة الجماعية بدون تماطل" (رأي المجلس حول موضوع " الوقاية من نزاعات الشغل الجماعية وحلها بالتراضي"، صفحة 9). ولتدعيم الحماية الاجتماعية لفائدة الأجراء، يحث المجلس على ضرورة إخراج القانون المتعلق بالتعويض عن فقدان الشغل. و لبلورة تركيبة تمويلية تضمن دوامه فينبغي له أن يندرج في مقارنة شاملة، تتضمن على الخصوص جانبا متعلقا بالتكوين المهني ومواكبة طالبي الشغل، بما يدعم قابلية التشغيل للأشخاص الباحثين عن عمل جديد.

يعتبر المجلس أن الاتفاقات-الإطار التي تم إبرامها بين الفرقاء الاجتماعيين قد أطلقت دينامية ينبغي العمل على تشجيعها، من أجل دعم الثقة بين هؤلاء الفرقاء، والإرساء المستدام لشروط تعاقدات اجتماعية كبرى ترمي إلى إرساء السلم الاجتماعي، على أساس من احترام القانون في مجال الشغل والحماية الاجتماعية، وكذا من خلال فعالية الحقوق الفردية والجماعية، والحث على المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي، من أجل التوفيق بين تنافسية الجهاز الإنتاجي وبين ضرورة تنمية الشغل اللائق. كما سيكون من شأن ذلك، في حال حدوث أزمة، على وجه الخصوص، أن يتيح توفير الشروط الضرورية لإعادة إقلاع الاستثمار، مع العمل، من خلال آليات الحوار على المستوى القطاعي والمحلي، على تبني حلول تتيح تأمين ديمومة نشاط المقاول.

استغلال مؤهلات الجهات من خلال التوطين الترابي للسياسات العمومية

يمكن تحسين فعالية والتقائية للسياسات العمومية، وذلك عبر تبني مقارنة موطننة ترابيا في تصورها كما في تفعيلها، مع الاستفادة المثلى من علاقة مفصلية أفضل بين الدولة والمجالات الترابية. فالمسلسلات التشاركية التي تنبثق عنها من شأنها أن تضمن انخراط المواطنين في الاختيارات السياسية، وكذا انخراطهم في العمل من أجل إنجاح وإدامة المشاريع التي يجري إطلاقها.

ومن المهم، من أجل مواكبة مثل هذا التطور، تمكين الجهات من حكامه ملائمة ومبسطة وواضحة. مما سيتيح هيكله التنظيم الترابي وتشجيع الاستثمارات الضرورية في البنيات التحتية الأساسية والنقل والتربية-التكوين والسكن، ويشجع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن الضروري من أجل ذلك جعل المقتضيات الدستورية إجرائية في أسرع الأجل، بما يتيح دعم صلاحيات الجهات. ولهذا الغرض، يستوجب وضع إصلاحات مؤسسية، وخصوصا القانون المتعلق بتنظيم الجهات والجماعات الترابية.

لا سبيل إلى توطين ترابي ناجح للسياسات العمومية دون مسلسل للتمركز. فميزة مثل هذا المسلسل أنه يبسر التقائية أعمال تفعيل العمل العمومي في مختلف القطاعات، شريطة ضمان وجود آليات تتيح التقائية هذه الأعمال على مستوى السلطة الترابية. وينبغي لهذا الغرض حُصّ الجماعات الترابية على الانخراط في التوطين الترابي لمختلف الآليات.

وينبغي العمل على دعم هذا التوجه من خلال وضع مسلسل للتشاور مع الفاعلين، على المستوى الوطني والترابي، لتحديد الغايات المشتركة من أجل إبراز الأولويات. لكن يتعين، مع ذلك، الحرص على تفادي الازدواجية بين مختلف مستويات الإدارة العمومية، وتعيين رؤساء عمل محددين، مزودين بصلاحيات مرسومة بدقة. وهذا يقتضي، بعد ذلك، الاستغلال العقلاني لموارد مجموع مكونات الدولة، مع الحرص على تفادي زيادة أعباء الدولة، والاستفادة في الآن نفسه من قيادة ناجعة على المستوى الحكومي.

ومن المناسب الإشارة إلى أن الجماعات الترابية تتوفر على وسائل تتيح لها دعم عمل الدولة، وعلى الخصوص مجهود الاستثمار. ومن الضروري العمل على تعبئة الموارد المالية الممكن تحصيلها من خلال الضرائب المحلية وقدرة بعض الجماعات على الاقتراض، وكذا من خلال الأرباح الممكن تحقيقها بفضل حكامه محلية. ويمكن دعم هذه الأعمال من خلال اللجوء الموسع إلى إضفاء الصبغة التعاقدية على التدخلات المشتركة بين الدولة والجهات.

وينبغي، بالموازاة مع ذلك، تشجيع الأعمال الرامية إلى الحد من الفوارق بين الجهات، ووضع آليات للتضامن بينها.

خلق شروط تنمية إدماجية

يظل مفعول النمو الاقتصادي وسياسات التنمية الاجتماعية، على مستوى الحد من الفوارق الاجتماعية والمكانية، أدنى مما كان منتظرا، وخصوصا لدى النساء والشباب، وعلى وجه أخص المقيمين منهم في الوسط القروي. وينجم عن ذلك إعادة إنتاج للفقر وتوسيع لدائرة التفاوت، بسبب الولوج غير المتكافئ إلى الخدمات الأساسية، وبخاصة منها التربية، وغياب مقاربة شاملة للعمل العمومي تجاه هاتين الفئتين.

من ثمة يصبح من الضروري القيام بتغيير - ثقافي على الخصوص - تجاه الشباب والنساء، بهدف إشراكهم في أهم تحديات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والرفع من مساهمتهم في هذا المسلسل. وبوجه عام، فإن التحديات الداخلية، ومثلها السياق الجهوي والدولي، تدعو إلى العمل، بموازاة مع الحرص على فعالية الحقوق وسمو القانون، على تجاوز المواقف النابعة من منطلق حرفي تضامني بحت، للعمل على تحقيق سيادة مبادئ المواطنة المسؤولة وقيم الانفتاح.

تبقى مساهمة الشباب المغربي في بلورة الاختيارات الكبرى والأعمال التي تحدد توجهات السياسة العمومية، رهينة بمستوى تأهيل الشباب وتوعيتهم بالانخراط لصالح مستقبل البلاد. والمؤهل الكبير الذي يمثله وجود ساكنة من الشباب في بلادنا لا ينال حقه من الاهتمام، بحكم غياب "مقاربة شبابية" في بلورة السياسات، كما أشارت إلى ذلك الدراسة الموضوعاتية في التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2011. وترجع هذه الوضعية، على الخصوص، إلى نظام تكويني ونسق للولوج إلى سوق العمل يعوقان معا مساهمة الشباب.

فانخراط الشباب في مسلسل التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي يرتبط في المقام الأول بتحسين مردودية المنظومة التربوية. وتخصص الدولة وسائل وجهودا هامة لتقطاع التربية، غير أن التقدم المحرز يظل أدنى مما كان منتظرا، وذلك رغم كل الإصلاحات والبرامج التي تم إطلاقها، وهو تفاوت من شأنه أن يضر بالأداء العام للاقتصاد وبالتماسك الاجتماعي.

وقد نقل خطاب 20 غشت 2012 بهذا الصدد رسالة قوية تتعلق بالانتقال إلى منطلق آخر، "يقوم على تفاعل هؤلاء المتعلمين، وتنمية قدراتهم الذاتية، وإتاحة الفرص أمامهم في الإبداع والابتكار، فضلا عن تمكينهم من اكتساب المهارات، والتشبع بقواعد التعايش مع الآخرين، في التزام بقيم الحرية والمساواة، واحترام التنوع والاختلاف". وقد أبرز هذا الخطاب الإشكاليات الكبرى التي تهم البحث عن الجودة أكثر من المؤشرات الكمية، والعمل المركز على المتعلم، ثم التلاؤم بين المدرسة وبين الحاجات الحقيقية لسوق الشغل.

يجب أن يواكب الجهود الرامية إلى الارتقاء بجودة المنظومة التربوية عمل موجه صوب استغلال إمكانيات العمل الثقافي، من أجل الرفع من مساهمة الشباب في مسلسل التنمية الاجتماعية. وكان تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول "إدماج الشباب عن طريق الثقافة" قد أبرز أوجه العجز والنقص التي تعانيها مختلف الفئات الاجتماعية، وخصوصا منها الشباب، في مجال العمل الثقافي، وبين كيف أن مخططات التعمير لا تتضمن ما يشي برغبة في تحسين الواقع اليومي للناس في الأحياء والمدن. وقد رأى المجلس أنه من المفيد تعميق التفكير والقيام ببحث يتناول الأبعاد الثقافية لأماكن العيش التي يرتادها الشباب، وهو التوجه الذي تم التعبير عنه، بوضوح، في تقرير المجلس حول "أماكن العيش والعمل الثقافي".

تستدعي المشاركة الفاعلة للشباب تغييرا للعقليات لدى مختلف الفاعلين ولنظرتهم للشباب، حتى يروا فيهم ورقة رابحة وثروة ينبغي استثمارها، لا عبئا وثقلا. وتحقيق هذا رهين بالعمل على نشر قيم العمل والجهد والمسؤولية بين الشباب، وتكريس مبدأ مكافأة مجهود التجديد والمبادرة. وينبغي، بالإضافة إلى ذلك، تسهيل عمل الفاعلين العموميين والخواص، عبر تمكينهم من الأدوات (الخطوط الاستراتيجية العريضة) اللازمة لمقاربة ترمي إلى تشجيع الشباب.

إن وجود إكراهات ناجمة عن الأفكار الثقافية المسبقة وعدم التطبيق الصارم للقوانين، لا يتيح تحسينا ملموسا لوضعية المرأة المغربية، وهذا يعدُّ كثيرا من مفعول الخطوات المؤسسية التي سجلتها بلادنا، سواء من خلال مدونة الأسرة أو بفضل مقتضيات الدستور.

في ما يتعلق بالعنف تجاه النساء، هناك مشروع قانون لمحاربة العنف ضد النساء يجري إعداده حاليا. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يحیی بهذا الصدد إلغاء الفقرة الثانية من الفصل 474 من القانون الجنائي، الخاص بالفتيات القاصرات ضحايا الاغتصاب. ومما ينبغي الإشارة إليه أن هناك مشروع قانون يعرف مختلف أنواع العنف الزوجي، المادي منه والمعنوي، تم وضعه سنة 2010 أمام البرلمان، لكن لم يتم حتى اليوم تبنيه.

وعلاوة على محاربة أشكال المس بكرامة المرأة، ينبغي العمل على الرفع من مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يقتضي اتخاذ إجراءات ترمي إلى تيسير الولوج إلى عالم الشغل وتشجيع المقاولاتية النسائية. ومن الضروري إطلاق أعمال ترمي إلى محاربة التمثلات الثقافية التمييزية ضد النساء، لا في وسائل الإعلام والمؤسسات الدراسية فحسب، ولكن كذلك باتجاه الدوائر الاقتصادية والسياسية. وينبغي، بالموازاة مع ذلك، مواكبة النساء في مسلسل الولوج إلى الوظائف العليا، بما في ذلك أجهزة الحكامة، عبر اعتماد تدابير تقرر تكافؤ الفرص في تطور المسارات المهنية. و لوضع أنظمة المحاصصة وتفعيل برامج تكوينية خاصة يمكن أن يكون مفيدا على المدى القريب.

ومن أجل تحقيق خطوات سريعة لفائدة النساء، دعا تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول المناصفة إلى الشروع في إحداث الهيئة العليا للمناصفة ومحاربة كل أنواع الميز، المنصوص عليها في الدستور، لتشجيع الإنصاف وتكافؤ الفرص. كما يشير هذا التقرير إلى أهمية تبني قانون-إطار يعرّف بطريقة واضحة أنواع الميز ضد النساء ويقمع كل مس بحقوقهن.

يوفر قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني آفاقا من شأنها تعظيم قدرات المقاولة والتجديد لدى الشباب والنساء، غير أن هذا القطاع، المتكون من كيانات ذات وضعيات قانونية مختلفة (من جمعيات وتعاضديات وتعاونيات ومؤسسات)، يشكو من غياب سياسة منسجمة تتوفر على آليات للتسيق بين مختلف المتدخلين. كما أنه يشكو من غياب أعمال تكوينية ترمي إلى دعم قدرات موارده في مجال تديبر وتسويق المنتجات التي يقترحها، وكذا من صعوبات ولوج التمويل.

عنصر يقظة: اختلال توازن المالية العمومية

يمثل الاستقرار الماكرو-اقتصادي ضرورة لا مناص منها، لأنه يصعب التوصل، في غياب أسس قوية، إلى إقرار سياسات تستجيب لتطلعات المواطنين ويتطلب التوفر على الوسائل اللازمة لقيادة سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالضرورة، إعادة التوازن إلى الحسابات الخارجية والمالية العمومية.

ومن هذا المنظور يكتسي تقويم الوضعية المالية صبغة الاستعجال. وينبغي، على الخصوص، وضع حد للعجز الجاري، الذي أصبح أمرا يتفاقم بشكل مضطرد. فلا يعقل اللجوء إلى الاستدانة من أجل تمويل اشتغال الدولة. وينبغي العمل على نشر الوعي بمخاطر الانزلاق المالي، الذي يمكن أن يفضي إلى فقدان للسيادة، بل وربما حتى الوقوع تحت وصاية المؤسسات الدائنة، ناهيك عن الكلفة الاجتماعية، كما يتبين ذلك من التطورات التي شهدتها بعض البلدان في منطقة الأورو مؤخرا. لقد أصبحت إعادة التوازن إلى مالية الدولة أمرا من شأن الجميع، وهي تتطلب من مجموع الفاعلين الاجتماعيين الانخراط في السعي إلى الإقرار المستدام لوضعية مالية قادرة على البقاء.

ويبدو أن الحكومة قد أدركت حجم المخاطر التي يمثلها الحفاظ على النظام الحالي لدعم الأسعار بالنسبة إلى استقرار المالية العمومية، ناهيك عن الأثر المحدود لذلك النظام في مجال العدالة الاجتماعية. ويتعين أن تقوم السلطات العمومية، داخل أجل قريب، بتفعيل إصلاح صندوق المقاصة، يقوم على التشاور، بما يتيح تطور المنظومة نحو آلية بديلة، وإعادة توجيه الموارد المحصلة بهذه الطريقة صوب استثمارات عمومية من شأنها المساهمة في الرفع من وتيرة النمو، وصوب برامج اجتماعية.

كما قد يكون من الصائب استغلال إمكانات اقتسام الموارد داخل الإدارة، وهي مقارنة يمكن تحقيق الاستفادة القصوى منها عبر أعمال ترمي إلى تقريب السياسات العمومية.

وبوجه عام، يجب أن تدرج التوقعات السنوية للميزانية في إطار مسعى على المدى المتوسط يتيح تحديد مسار للحد من العجز، على أساس برمجة متعددة السنوات ذات مصداقية. ومن أجل الوفاء بالالتزامات، من المهم إجراء عملية تشاور واسعة مع مختلف مكونات المجتمع، للتأكد من الإنصاف في عملية توزيع الجهود الرامية إلى تقويم مالية الدولة.

تحسين الحماية الاجتماعية

يقتضي تأمين الشروط الضرورية لنجاح الإصلاحات دعم التماسك الاجتماعي وتشجيع مناخ من الاستقرار، عبر توفير السياق الملائم للانتقال إلى نظام جديد للنمو يتيح خلق مناصب شغل، وتنمية الطبقة المتوسطة، مع العمل على تحسين أنظمة إعادة التوزيع والتضامن. فإصلاح نظام التقاعد الجاري به العمل، وهو الإصلاح الذي بدأ منذ ثلاث عشرة سنة، لم يسجل بعد أي تقدم ملموس. فباستثناء الصندوق المهني المغربي للتقاعد CIMR، فإن قدرة الأنظمة الأخرى على تحمل الضغط تواصل التناقص عاما بعد عام، دون أن يجري اتخاذ أي تدبير ملموس، لا من أجل الحد من أثر الاختلافات بين الأنظمة، ولا من أجل الاستجابة لمتطلبات التوازنات. وعلى وجه الخصوص فإنه من المنتظر أن يعاني الصندوق المغربي للتقاعد من البوادر الأولى للعجز التقني خلال السنة المالية 2013.

إن غياب إصلاح نسقي للأنظمة القائمة، يأخذ في حسبانها جميع عناصر الموضوع، أمر يشي بعجز على مستوى الحكامة، مما يستدعي توافقا تاما بين الأطراف، من حكومات ونقابات مهنية ومشغلين. وبالتالي فإنه من الضروري والمستعجل اختيار توجهات سياسية واضحة حول مختلف العناصر الضرورية لإصلاح نسقي، تدرج في إطارها محددات الإصلاح ومتطلباته من أجل تجاوز وضعية الجمود هذه، التي ترفع من الكلفة الاجتماعية والمالية للتدابير اللازمة اتخاذها. وبهذا الصدد، واعتبارا للنسبة الضئيلة جدا من الساكنة النشيطة المستفيدة من نظام للتقاعد، فإنه من المناسب التعجيل في تعيين خيارات محددة لتفعيل نظام يشمل على الخصوص العاملين غير الأجراء.

أما في ما يخص التغطية الصحية، فينبغي العمل على توطيد أهم الخطوات التي جرى تحقيقها. ومن ذلك، على وجه الخصوص، ضرورة العمل على إرضاء الانتظارات التي ولدها الإعلان عن تعميم برنامج المساعدة الطبية RAMED على كل جهات المملكة، لغائدة الساكنة في وضعية عوز وهشاشة، وذلك من خلال التوسيع الفعلي لنطاق عمل ذلك البرنامج، على أن تؤخذ بعين الاعتبار مداخل التحسين التي تم تحديدها في نهاية التجربة الرائدة.

تقتضي الوتيرة المرتفعة للقبول في هذا النظام أن يواكبها الرفع من الجهود المبذولة الرامية إلى تأهيل المستشفيات العمومية والمستخدمين الطبيين وشبه الطبيين، من أجل الاستجابة لحاجات هذه الساكنة. وهذا يتطلب دعما ماليا إضافيا وضروريا من أجل امتصاص أوجه العجز الحالية. ويقتضي العمل، بالموازاة مع ذلك، على تحسين تدبير الموارد البشرية وتوسيع قدرات استقبال الساكنة المستفيدة من الخدمات العلاجية.

وتجدر الإشارة، في الأخير، إلى أن نظاما بهذا الحجم لا يمكنه النجاح في غياب قدرة على التدخل لدى الجهاز المكلف بأمر التدبير. وبهذا الصدد فإن التدابير التنظيمية المتعلقة بتمويل وتدبير نظام المساعدة الطبية - الموكل أمرها إلى الوكالة الوطنية للتأمين على المرض طبقا لمقتضيات القانون رقم 00-65، المتعلق بسن التغطية الصحية الأساسية -، لم يتم نشرها حتى اليوم. وينبغي، بهذا الصدد، توضيح مهام وأدوار المتدخلين الرئيسيين.

في ما يخص نظام التأمين الصحي الإجباري، تعبر الساكنة المعنية اليوم عن انتظارات قوية بخصوص الاستفادة من هذا النظام.

يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن إصلاح الآليات الكبرى التي تنظم الاقتصاد والتضامن يجب أن يندرج في إطار مقاربة شاملة. وهو بذلك يدعو، في تقريره حول المنظومة الجبائية، إلى إرساء منظومة جبائية ترتبط بعلاقة وثيقة مع باقي محاور السياسات العمومية الرامية إلى الاستجابة للهدف المتمثل في عدالة اجتماعية أفضل، أي نظام الحماية الاجتماعية ونظام المقاصة ونظام التضامن. ويرى المجلس أنه لم يعد من الممكن فصل السياسة الجبائية عن جوانب أخرى من السياسات العمومية المتعلقة بموضوعات التضامن ودعم الساكنة المعوزة واستراتيجية التغطية الاجتماعية. وهو يوصي بأن تتحمل المنظومة الجبائية جزءا من تمويل التغطية الاجتماعية، لتفادي الرفع من الضغط على الأجور والأعباء الأجرية، الذي من شأنه أن يهدد تنافسية المقاولات.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في 2013: تصميم على الارتقاء إلى مستوى التحديات

إذا كانت 2011 سنة تنصيب المجلس وإرساء هيئاته وإطلاق أنشطته، فإن سنة 2012 مثلت السنة الأولى لممارسة المجلس و توطيد مهامه، وتأكيد إشعاع هذه المؤسسة، وربط علاقات مؤسسية مع الحكومة والبرلمان.

وقد تميزت سنة 2012 بعناية مولوية خاصة أحاط بها جلالته المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مما ساهم بشكل كبير في إشعاع المجلس وزاد أعضائه تحفزا وتجندا. فقد مثل الاستقبال الذي خص به جلالة الملك رئيس المجلس بمناسبة تقديم أول تقرير سنوي، وكذا الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء، الذي دعا المجلس إلى الإسهام في إعداد نموذج تنموي جهوي مندمج لفائدة الأقاليم الجنوبية، لحظات قوية في إشعاع هذه المؤسسة.

في هذا السياق، شهدت سنة 2012 الانطلاقة الفعلية للعلاقات المؤسسية مع الحكومة ومع غرفتي البرلمان. وقد تلقى المجلس في هذا الإطار خلال سنة 2012 إحالتين من قبل الحكومة، تطلب إحداهما رأي المجلس في مشروع القانون-الإطار المتعلق بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وتعنى الثانية بتعميم وتحقيق المساواة في الولوج إلى الخدمات الصحية الأساسية. أما مجلس النواب فقد طلب، من جهته، من المجلس إمداده بتحليلاته وتوصياته في موضوع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية INDH.

وقد شهدت سنة 2012 نقاشات غنية ومفتوحة بين أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وذلك خلال الجمعوع العامة التي تم خلالها، وبإجماع أو بشبه الإجماع، تبني عشرة تقارير وثمانية آراء في إطار الإحالات الذاتية للمجلس.

على صعيد آخر، تم عقد عدد من اجتماعات التنسيق في بداية سنة 2013، مع الفئات الخمس المكونة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بغرض دراسة حصيلة المجلس لسنة 2012 وتحديد مداخل تطوير أدائه. وقد خلص الأعضاء، في نهاية تلك الاجتماعات، إلى أن الحصيلة إيجابية، غير أنهم رأوا أنه ينبغي دعمها، وأنه يتعين بالتالي الحرص، في سنة 2013، على دعم مكتسبات المجلس وضمان ديمومتها.

في ما يخص برنامج عمل المجلس لسنة 2013، سيتضمن، إضافة إلى التقرير السنوي للمجلس والتقرير الخاص بالتممية الجهوية للأقاليم الجنوبية، متابعة مواضيع الإحالات الذاتية لسنة 2012، وإطلاق مواضيع أخرى يرسم سنة 2013. ويمكن تعديل برنامج العمل هذا حسب إحالات الحكومة والبرلمان.

إن مجموع مكونات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عاقدة العزم على مواصلة الجهود من أجل دعم مشروعية المجلس ومصداقيته، والرفع من مساهمته في إعداد نموذج تنموي مغربي مستدام، يجمع بين النجاعة الاقتصادية والتماسك الاجتماعي، طبقا للتوجيهات المستنيرة السامية لجلالة الملك.

المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الرياض، 10 100 - الرباط
الهاتف : +212 (0) 538 01 03 00 الفاكس : +212 (0) 538 01 03 50
البريد الإلكتروني : contact@ces.ma